

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الحفاظ على القدس الشرقية في سياق حل الدولتين:
الأجندة القطاعية القصيرة والمتوسطة المدى (2019-2023)
لتنمية القدس الشرقية

نيسان 2019

الملخص التنفيذي

1. مقدمة:

تهدف الأجندة القطاعية القصيرة والمتوسطة المدى (2019-2023) لتنمية القدس الشرقية إلى تحديد التحديات الرئيسية والاحتياجات ذات الأولوية لتنمية القدس الشرقية ومحيطها، وإلى اقتراح إجراءات وتدخلات عملية لمواجهتها. وتأتي هذه الأجندة استكمالاً للجهود التي بدأ بها مكتب الرئيس وجامعة القدس في نفس السياق بتحديث الخطة القطاعية للتنمية في القدس الشرقية (2010)، وهي تأخذ بالاعتبار التجارب السابقة والأدبيات العالمية والمحلية التي تناولت هذا الموضوع. وتركز الأجندة بشكل خاص على مجموعة محددة من القطاعات الرئيسية والفرعية، والتي كانت الأكثر تضرراً مقارنة بغيرها نتيجة سياسات التهميش الإسرائيلي والعزل المتعمد للقدس الشرقية وسكانها من الفلسطينيين. وقد ساهم في هذا الجهد عدد من الخبراء وأصحاب العلاقة، والذين وفروا معلومات من مصادرها الأولية ومقترحات واقعية لمواجهة التحديات التي تواجه القطاعات الرئيسية والفرعية المستهدفة، والتي نستعرضها سريعا في هذا الملخص. وتم استهلال إعداد الأجندة بإعداد ثلاثة تقارير منفصلة، تناول كل منها دراسة شاملة ومفصلة لمجموعة من القطاعات الرئيسية وهي:

- التقرير القطاعي حول مجموعة حقوق الإنسان والحوكمة والمؤسسات.
- التقرير القطاعي الاجتماعي، ويغطي مجموعة التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والموروث الثقافي.
- التقرير القطاعي الاقتصادي، ويغطي مجموعة قطاع السياحة، والإسكان، والقطاعات القابلة للاتجار (الصناعة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والتجارة الداخلية.

يمكن الحصول على نسخ من هذه التقارير عبر موقع معهد "ماس" الإلكتروني أو موقع وحدة شؤون المفاوضات www.mas.ps و www.nad.ps.

2. الترتيبات والتدخلات العامة لتنفيذ الأجندة، وتشمل:

- إنشاء مؤسسة (مؤسسات) استشارية وأخرى فنية تختص بتقدم الدعم الفني والاستشارات لحماية حقوق ملكية الأراضي، وتنفيذ المخططات التفصيلية، والتسجيل، والربط بخدمات البنية التحتية، واستصدار رخص البناء، والتخفيف من أزمة السكن؛
- إنشاء مكتب استشاري لمساعدة الشركات والأسر في التعامل مع الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بدفع الضرائب البلدية والسلطة المركزية؛

- التعاقد مع منظمات حقوق الإنسان لتقديم المشورة للمقدسيين في القدس الشرقية حول كيفية التعامل مع الرسوم التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وعقد ورش عمل لرفع الوعي حول مختلف المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- وضع آلية لرصد وجمع المعلومات حول انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لعرض هذه القضايا في المحافل الدولية المتخصصة؛
- تحسين آليات التنسيق ما بين المانحين لتمويل التدخلات الرامية إلى تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للمقدسيين في القدس الشرقية ودعم استدامة المؤسسات المقدسية.

تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه كل قطاع من هذه القطاعات على حدة، والاستجابات المقترحة لمواجهتها، ما يلي:

3- أجندة قطاعات حقوق الإنسان والحوكمة (Human Rights and Governance Cluster)

3-1 حقوق الإنسان

- إن التحدي الرئيس الذي يسعى الفلسطينيون في القدس الشرقية للتغلب عليه هو إجبار إسرائيل، القوة المحتلة، على الامتثال للقانون الدولي في معاملة سكان القدس الشرقية وحاضرتها كمواطنين يحظون بالحماية بموجب القانون الدولي (Protected Citizens). وهو يمثل التحدي الأول على رأس الأجندة السياسية الفلسطينية.
- كملاذ أخير ضمن الظرف الحالي القائم، لا بد من دعم المقدسيين، بشكل كاف وفعال، ونصرتهم في النضال من أجل حماية حقوقهم، واضعين نصب أعيننا الخيارات الثلاثة التالية: (1) الاستعانة بالقانون الإسرائيلي؛ (2) المناصرة والدعم الدولي للقضايا الفلسطينية؛ و(3) اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية. على الفلسطينيين دراسة خيارتهم بعناية، فلكل نهج من هذه النهوج إيجابياته وسلبياته. هناك حاجة لوضع سياسة مُعدة جيداً يتم إقرارها على أعلى مستوى سياسي، لقيادة وتوجيه الفلسطينيين في القدس الشرقية فيما يتعلق بالخيارات المتاحة أمامهم، بناءً على جدواها وفعاليتها في حماية حقوقهم، دون المساس بحقوقهم السياسية الوطنية؛
- العمل على توحيد جهود جميع منظمات حقوق الإنسان ذات المصداقية في مجال تعبئة مواثيق حماية حقوق الإنسان بما يتناسب مع المقدسيين، للاستجابة لاحتياجاتهم، العامة منها والخاصة؛
- تعزيز القدرات والخبرات اللازمة لتوظيف وتطبيق القانون الدولي الجنائي؛
- حشد الدعم المالي الكافي والمستدام لتغطية التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأهداف؛
- سد الفجوات المعلوماتية حول الانتهاكات الإسرائيلية، ونشر الوعي حولها، وتوثيقها بشكل مهني؛

- تعزيز ودعم صمود سكان القدس الشرقية من خلال رفع ونشر الوعي بحقوقهم، والتضامن الواسع والمشاركة الفعالة في النضال من أجل حماية هذه الحقوق؛
- تعزيز التعاون والشراكات مع المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية المناهضة للاحتلال ذات المصداقية؛
- حشد دعم وتأييد المجتمع الدولي من خلال حملات المناصرة ومجموعات الضغط.

3-2 الحوكمة

- فيما يتعلق بالحوكمة، يتمثل التحدي الرئيس الذي يواجهه المقدسيون في القدس الشرقية في: غياب جسم موحد متنفذ يحظى بقبولهم واحترامهم وتعاونهم في المدينة (بلدية ظل على سبيل المثال Shadow Municipality)، ويناط به حشد وتنسيق وتوجيه الجهود والموارد لتلبية احتياجات المقدسيين ومتابعة مصالحهم في القدس الشرقية؛
- أما التحدي الثاني، فيتمثل في إدماج القدس الشرقية ضمن هيكل حوكمة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهو ما يتطلب جهوداً مدروسة لمأسسة أشكال التعاون وتعزيز انضمام مؤسسات القدس الشرقية للمؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الوطنية ذات العلاقة.
- كما أن العمل على استعادة تواجد مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية، من خلال إعادة فتح أبواب المؤسسات التي تم إغلاقها سابقا، كبيت الشرق والغرفة التجارية الصناعية العربية، تعد أولوية.[1]

4- أجندة القطاعات الاجتماعية (Social Cluster)

4-1 التعليم

المتطلبات العامة

- إعداد رؤية طويلة المدى لتنمية الموارد البشرية في القدس الشرقية؛
- إنشاء جسم إشرافي متنفذ وكفؤ يمكنه المضي قدما في تنفيذ الأجندة الاجتماعية؛
- العمل على توفير الموارد اللازمة للحد من تأثير سياسات الإغلاق، بما في ذلك جدار الضم والتوسع؛
- توفير متطلبات البنية التحتية، والتعليمية والرياضية.

[1] EU HOMS Report on Jeruslaem 2016 (Unpublished report), p.28

قضايا تتعلق بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي

- العمل على إنشاء عدد كاف من رياض الأطفال التي تقدم خدمات التعليم ما قبل المدرسي، لمواجهة مشكلة النقص الواضح في خدمات التعليم ما قبل المدرسي؛
- توفير مواد تعليمية مصممة بعناية خاصة بمرحلة الطفولة المبكرة؛
- التأكد من توفر الشروط الصحية في رياض الأطفال؛
- وضع برامج خاصة بالأطفال الموهوبين وأخرى خاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

قضايا تتعلق بمرحلة التعليم المدرسي

- إنشاء مدارس جديدة وإضافة صفوف مدرسية جديدة لمواكبة الزيادة في أعداد الفئة العمرية في سن الدراسة؛
- إعادة تأهيل وترميم وتحسين المدارس الحالية، بما في ذلك إدخال تحسينات على المواد والمرافق التعليمية فيها؛
- توفير معدات عالية التقنية ونظم تدريس وإدارة حديثة في المدارس الابتدائية والثانوية؛
- وضع برامج خاصة لمكافحة الظواهر الاجتماعية المقلقة والمتزايدة، كمعدل التسرب المدرسي، وانتشار المخدرات، وتفشي العنف، والأمراض الاجتماعية الأخرى.

التعليم والتدريب المهني والتقني

- تعزيز أهمية برامج التعليم والتدريب المهني والتقني بالتعاون مع القطاع الخاص؛
- زيادة جاذبية التعليم والتدريب المهني والتقني كمفتاح لتغيير النظرة النمطية تجاهه وزيادة أعداد الملتحقين ببرامجه؛
- إطلاق برامج خاصة بالتدريب المهني أو التدريب على رأس العمل للطلاب والخريجين؛
- شمول المتدربين ذوي الإعاقة في برامج التدريب، وعمل الترتيبات اللازمة لذلك.

التحديات المرتبطة بمرحلة التعليم العالي

- دعم الجهود الرامية إلى اعتماد برامج جامعة القدس، مما سيسهم في رفع معدل التحاق الفلسطينيين، سواء سكان القدس الشرقية أو الضفة الغربية أو إسرائيل في برامج الجامعة، وسيسهم في زيادة فرص توظيف خريجيها؛
- ضمان توفير دعم مالي ثابت ومنتظم لجامعة القدس، كونها أحد المؤسسات التعليمية الفلسطينية الرائدة، لتغطية المصروفات المتكررة/الجارية والتطويرية؛

- توفير الدعم المالي اللازم لإعداد البحوث التطبيقية حول مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتعليمية في القدس الشرقية.

4-2 القطاع الصحي

- استمرار عمل مستشفيات القدس الشرقية كجزء لا يتجزأ من منظومة القطاع الصحي في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعزيز تكاملية خدماتها، مع الحفاظ على دور مستشفيات المدينة كوجهة رئيسية لتحويلات السلطة الوطنية الفلسطينية؛
- ضمان استدامة خدمات القطاع الصحي من خلال اعتماد برامج لإصلاح القطاع وعمل تدابير إضافية بالتعاون مع وزارة المالية الفلسطينية؛
- توسيع نطاق خدمات التعليم العالي واستحداث خدمات إضافية حيث لا تتوفر، بما في ذلك خدمات الصحة العقلية.

4-3 الرعاية والرفاه الاجتماعي

بشكل عام

- دعم وتعزيز صمود المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي التي تقدم خدمات الرعاية والرفاه الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة، والحفاظ على استدامة مواردها؛
- تقديم المساعدة لفئات المجتمع المحتاجة لدعم لفترة مؤقتة (أفراداً وأسر)، وكبار السن، أمهات أو آباء وحيدون، وأصحاب إعاقة أو عجز مؤقت، ... الخ؛
- استشارات أسرية: تقديم المشورة والدعم لتوطيد العلاقات الأسرية؛
- مكافحة الفقر وتقديم المساعدة لتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر ذات الدخل المتدني؛
- دعم العاطلين عن العمل: تقديم مساعدات مؤقتة للعاطلين عن العمل.

الأطفال

- ضمان توفر عدد كاف من رياض الأطفال التي تقدم خدمات التعليم ما قبل المدرسي وبتكلفة ميسرة؛
- زيادة عدد الأنشطة المدرسية خارج المناهج الدراسية، وتأهيل المرشدين الاجتماعيين والنفسيين لجعل المدارس كمراكز متعددة الأغراض توفر محيط مريح للأطفال، بما في ذلك التعامل بشكل أفضل مع المشاكل النفسية؛
- ضمان رفاه الأطفال وتمتعهم بحقوقهم الأساسية وتقديم المساعدة للأطفال الذين يعانون من ضغوطات ومشاكل؛

- إنشاء وإدارة دور أيتام وتوفير الاحتياجات الأساسية للأيتام والأحداث الجانحين والأطفال الذين تم التخلي عنهم وليس لهم معيل؛
- القضاء على العنف ضد الأطفال لتفادي آثار الصدمات طويلة الأمد؛
- مكافحة عمالة الأطفال.

الشباب

- وضع إستراتيجية وبرامج ملائمة ومعدّة بشكل جيد وتشاركي لتنمية الشباب، والتي تعد مطلبا أساسيا لإيجاد جيل من الشباب المهرة مسلحين بكافة المهارات الضرورية ومفيدون لمجتمعاتهم؛
- مواجهة مشكلة البطالة، وهي التحدي الأكبر وسبب رئيسي لتعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم؛
- زيادة الوعي بمخاطر المخدرات وتأثيراتها المدمرة، ودعم المؤسسات العاملة في مجال معالجة الإدمان على المخدرات وإعادة التأهيل؛
- العمل على توفير مراكز مختصة بتقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية للشباب، بما في ذلك خدمة العلاج النفسي والعلاج باللعب؛
- توفير مساكن لائقة لحل مشكلة النقص الكبير في المساكن والذي يمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها جميع المقدسيين.

المرأة

- وضع استراتيجية لتمكين المرأة وحماية حقوقها، مع التركيز على تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة؛
- دعم المنظمات التي تعمل في مجال حماية المرأة وتمكينها.

المسنون

- دعم البنية التحتية وإيجاد بيئة ومرافق مناسبة ومجهزة وعاملين مختصين وذوي خبرة لتقديم الرعاية النهارية للمسنين، بما يحقق حماية ورفاهية المسنين؛
- رفع مستوى الوعي لدى المسنين حول الالتحاق بمراكز ودور رعاية المسنين.

المعاقون

- تقديم الرعاية للأفراد ذوي الإعاقة، الذين يتوجب مراعاة قدراتهم عند تصميم الأنشطة في المنزل والمدرسة والشارع والعمل وجميع جوانب الحياة اليومية؛
- دعم تقديم الخدمات والمساعدة للفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

4-4 الموروث الثقافي

- يشكل التصدي لحملة التهويد المكثفة في القدس الشرقية، والتي تهدف لطمس المورث الثقافي للبلدة القديمة والقضاء على تراثها ومعالمها، أهم التحديات الثقافية؛
- دعم المؤسسات والمبادرات المهنية التي تعمل في مجال إحياء التراث الثقافي الفلسطيني والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وحمايتها؛
- صون وحماية القطع الأثرية من السرقة والتهريب للإسرائيليين والأجانب.

5. أجندة القطاعات الاقتصادية (Economic Cluster)

تضم التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه جميع القطاعات ما يلي:

- البيئة غير المواتية للاستثمار الناجمة عن حالة عدم الاستقرار السياسي وسياسات الاحتلال الاستيطاني الاستعماري العدائية؛
- صعوبة الحصول على تمويل كاف وآمن للاستثمارات الخاصة؛
- إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلية للغرفة التجارية الصناعية الزراعية العربية في القدس وعدم وجود تعاون مؤسسي على المستوى القطاعي وما بين القطاعي؛
- إغلاق العديد من الفنادق والمحلات السياحية له تأثير سلبي على جاذبية المدينة كوجهة رئيسية للسياح؛
- عدم وجود آليات للتعاون والشراكات وتكاملية الخدمات بين القطاع الخاص في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

5-1 القطاع السياحي – التدخلات

- توظيف أفضل للسياحة الداخلية والوافدة، العربية والإسلامية والدولية.
- مواجهة السياسات العدائية والتمييزية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشركات العاملة في القطاع السياحي في القدس الشرقية؛
- دعم القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات الحرفية أمام المنتجات الرخيصة المقلدة والمستوردة؛
- تطوير القوى العاملة في قطاع السياحة المقدسية وتسليحها بالمهارات المطلوبة لمهن الضيافة؛
- دعم تأهيل وترميم وإعادة فتح الفنادق والمحلات السياحية المغلقة في المدينة؛
- تقديم تسهيلات للحصول على تمويل طويل الأجل لتأهيل الفنادق القائمة وبناء فنادق جديدة.

5-2 الإسكان – التدخلات

- مواجهة الإجراءات التعسفية والقيود المفروضة على استخدامات الأراضي في القدس لأغراض بناء المساكن والتطوير؛
- حماية المساكن المهددة بالهدم بسبب عدم ترخيصها والتي يلاحظ ازدياد أعدادها، من خلال تقديم الدعم والاستشارات القانونية لمتابعة هذه القضايا؛
- زيادة مشاريع الترميم والتجديد للمساكن في داخل البلدة القديمة وتشجيع المقدسيين على السكن فيها والصمود؛
- توفير التمويل اللازم لمساعدة المقدسيين في التغلب على العقبات التي تواجههم في مجال البناء؛
- توفير السكن اللائق والميسر للفقراء والأزواج الشابة.

5-3 الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات– التدخلات

- حماية المنتوجات التذكارية الفلسطينية والصناعات التقليدية الحرفية من المنافسة غير العادلة؛
- تسهيل الحصول على تمويل طويل الأجل لتشجيع الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية في قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة؛
- بذل الجهود على كافة الأصعدة للضغط على إسرائيل لإلغاء قرار إغلاق الغرفة التجارية الصناعية في القدس الشرقية؛
- تطوير برامج تدريب تستهدف الرياديين من خريجي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع توفير حاضنات للشركات الناشئة والرياديين الشباب وتوفير خدمات التمويل الحديثة للمشاريع (venture capital, equity, and angel finance).

5-4 قطاع التجارة الداخلية

- التخفيف من تأثيرات اعتداءات المستوطنين والممارسات الاستفزازية لشرطة الاحتلال للحفاظ على استمرار الحركة التجارية والحد من خسائر القطاع التجاري؛
- مساعدة أصحاب المحلات المغلقة في البلدة القديمة على إعادة فتح محلاتهم وتجديدها وتمكينهم من الاستمرار في مهنهم.
- فك عزلة القدس الشرقية وإعادة دمجها وربطها مع بقية الأرض الفلسطينية المحتلة؛
- التنظيم الذاتي لساعات فتح وإغلاق المحال التجارية، والمطاعم والمقاهي لجذب الزوار لأسواق القدس وإحياء البلدة القديمة.

6. تمويل الأجندة

وأخيراً، دعا معدو الأجندة إلى دمج التدخلات المقترحة ضمن خطط التنمية الوطنية، وإشراك ممثلي القطاعات المختلفة في القدس الشرقية ضمن هيكلية التنسيق الشامل للمساعدات مع المانحين ووضع الجهات المانحة في صورة احتياجات المقدسيين في القدس الشرقية. فمن شأن هذا التكامل بين الخطط، والذي ينبغي التنسيق مع مكتب رئيس الوزراء لإنجازه بالشكل اللازم، أن يزيد من اطلاع الجهات المانحة ومعرفتها بمتطلبات المرحلة، واشراكها في جهود التنمية في منطقة القدس الشرقية. وتقدر التكلفة التقديرية لتنفيذ البرامج المقترحة في الأجندة بقرابة 395.6 مليون دولار أمريكي خلال فترة تمتد لـ 5 سنوات. كما تدعو الأجندة إلى تحسين آليات التنسيق بين الجهات المانحة للحد من ازدواجية المساعدات وضمان عدم ترك أي من الاحتياجات ذات الأولوية دون استجابة. كذلك، من المفيد إجراء مسح لتحديد الجهات المانحة المحتملة وتوفير المعلومات حول المساعدات. إضافة إلى ذلك، من المهم عقد اجتماعات قطاعية منتظمة تضم ذوي العلاقة والجهات المانحة بهدف تشارك المعلومات، وتحديد الاحتياجات الإضافية، وفحص وسائل ومجالات الاستجابة.